دراسة اقتصادية لآثر السياسة السعرية على إنتاج أهم المحاصيل الاستيرادية في مصر

مها صفوت أحمد محمد حسن

وحدة بحوث الشرقية– معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية– مصر

Received : 6 / 9 / 2021 , Accepted : 30 / 10 / 2021

المستخلص

استهدف البحث تقدير آثر السياسة السعرية على إنتاج محصولي الذرة والقمح في السوق المصري خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٨، وتم اختيار نموذج التوازن الجزئي وهو من النماذج التي يمكن استخدامها في التعرف على بعض النتائج التي يُمكن أن تظهر من خلال تطبيق سياسة معينة في الاقتصاد القومي، بما يُمكن من قياس أثر التدخل الحكومي على كل من المنتج، والمستهلك، والتجارة الخارجية، والإيرادات الحكومية نتيجة إتباع هذه السياسات، وأثر ذلك على كفاءة استخدام المدخلات والمخرجات، والرفاهية الاقتصادية على مستوى المجتمع، وتبين أنه على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بمحصولي الذرة والقمح بمعدل ٠,٦٧%، ٠,٨٢% من المتوسط السنوي، إلا أنه تبين زيادة كمية الواردات منهما بمعدل ٥,١٣%، ٥,٢١% من المتوسط السنوي على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وتبين من تقديرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول الذرة أن متوسط صافى الخسارة الاقتصادية من الإنتاج والاستهلاك بلغ حوالي ٣٥١,٥ ونحو ٢١٧,٧ مليون جنيه، وقد حقق التغير في فائض المنتج مكاسب، على عكس التغير في فائض المستهلك قد حقق خسارة خلال أغلب سنوات الدراسة، كما تبين وجود تذبذب في تحقيق خسارة ومكاسب في الإيراد الحكومي بمتوسط سنوي حوالي ١٦٩٣ مليون جنيه، بينما صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك من القمح بلغ حوالي ٢٥٢,٣، ١٤٥,٧ مليون جنيه على الترتيب، وحقق مؤشر التغير في فائض المنتج مكاسب خلال أغلب سنوات الدراسة، وبلغ متوسط التغير في فائض المستهلك حوالي ١٦٥١ مليون جنيه، وبلغ متوسط التغير في الإيراد الحكومي حوالي ٨٦٦ مليون جنيه خلال فترة الدراسة. وتبين أن قيم معامل الأمن الغذائي لكل من الذرة والقمح أقل من الواحد الصحيح مما يعكس انخفاض حالة الأمن الغذائي لهذين المحصولين.

الكلمات المفتاحية: القمح، نموذج، التوازن الجزئي، الذرة، سياسة سعرية.

مقدمة

تُعد السياسة الزراعية بصفة عامة والسياسة السعرية بصفة خاصة أحد الأدوات الهامة لتحسين الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي، كما أنها أحد أدوات زيادة دخول المزارعين أو إعادة توزيع الدخول الزراعية داخل القطاع الزراعي. كما تستهدف السياسة السعرية تحسين مستويات الاستهلاك والتغذية بالنسبة للفئات الإجتماعية محدودة الدخل، لذا تُعد وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذا وقد ركزت الحكومة المصرية حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول القمح لتعويض عدم رفع سعر القمح على مستوى المزرعة إلا في حدود ضيقة وتم التحكم في مستويات هذا السعر من خلال التوريد الإجباري لإنتاج المزارعين إلى المؤسسات الحكومية المنوط بها تجهيز وتوزيع محصول القمح، وكان الهدف الرئيس هو تضييق مقدار الدعم المقدم لسعر المستهلك من خلال سعر مزرعة تُحدده الحكومة ونتج عن ذلك انخفاض ربحية الفدان من القمح مما ساهم في توجه المزارعين لزيادة مساحة البرسيم حيث كان المحصول الرئيسي الوحيد الذي بقي خاضعاً لآليات السوق دون تدخل حكومي، ليس هذا فحسب بل أصبح القمح محصولا خاضعا للضريبة غير المباشرة تحصلها الحكومة نتيجة إنخفاض السعر المحلي عن العالمي ولم يحقق دعم أسعار مستلزمات الإنتاج انخفاضاً في تكاليف إنتاج القمح بما يعوض الفروق السعرية للقمح والتي ظلت في غير صالح المزارع، وقد تم تغيير أهداف هذه السياسة خلال النصف الثاني من

ثمانينات القرن الماضي، حيث تم تحرير أسعار كل من القمح ومستلزمات إنتاجه، للتغلب على مشكلة التشوهات السعرية بين المدخلات والمخرجات، حيث تغيرت الاستراتيجية نحو رفع ربحية المحصول من خلال زيادة سعر القمح كسعر ضمان عند التوريد للمنافذ الحكومية، وحرصت الحكومة في أغلب سنوات العقدين الماضيين أن يتجاوز مستوى السعر المحلي سعر الاستيراد من السوق العالمي، بما يغطي زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة تحرير أسعار المدخلات، استهدافاً لزيادة ربحية القمح كحافز لتوسيع مساحته **(إبراهيم سليمان وآخرون، ٢٠١٦)**.

ويُعد محصولي القمح والذرة من المحاصيل الإستيرادية الهامة، حيث يأتي الذرة بعد القمح ودقيقه من حيث الأهمية الاقتصادية، حيث يُستخدم دقيق الذرة في إنتاج رغيف الخبز سواء كان بمفرده كما يحدث في الريف المصري، أو بإضافته إلى دقيق القمح بنسب معينة تصل إلى حوالي ٢٠% لإنتاج رغيف الخبز البلدي. كما تُستخدم الذرة كعلف حيواني لتغذية الماشية والدواجن، وتدخل في العديد من الصناعات الغذائية الأخرى ومنها صناعة زيت الذرة والفركتوز وغيرها**(مها صفوت، ٢٠١٦)**، ويمثل القمح أهم نشاط مزرعي من حيث المساحة المزروعة وتُقدر مساحته بحوالي ٣,٣٩٣ مليون فدان، تمثل أكثر من ٥٨,٤٨% من مساحة المحاصيل الحقلية بالعروة الشتوية والتي تُقدر بحوالي ٥,٨٠١ مليون فدان في السنة الزراعية ٢٠٢٠/٢٠١٩ **(وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٢٠)**، هذا ويلعب كل من القمح والذرة دوراً هاماً في التجارة الخارجية الزراعية، حيث بلغت قيمة واردات مصر من منهما حوالي ٣,٠٣ ونحو ١,٩٣ مليار دولار على الترتيب، أي حوالي ٤,٢٦%، ٢,٧٢% من قيمة الواردات الكلية المصرية في عام ٢٠١٩، **(منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٩)**.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أنه علي الرغم من إتباع قطاع الزراعة المصري لسياسات الإصلاح الاقتصادي منذ النصف الثاني لثمانينات القرن الماضي إلا أنه تبين انخفاض في معامل الأمن الغذائي لبعض المحاصيل الإستراتيجية كالقمح الذرة والتي تتعدد استخداماتها علي المستوي الغذائي والصناعي، مما يعكس ضعف دور السياسة السعرية الزراعية في مصر من توجيه تخصيص الموارد نحو إنتاج العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية خاصة محصولي القمح والذرة.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحليل اقتصادي لآثر السياسة السعرية على إنتاج أهم محاصيل الحبوب الاستيرادية الممثلة في محصولي الذرة والقمح في السوق المصري، وذلك من خلال تقدير بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة لتطبيق نموذج التوازن الجزئي لهذه المحاصيل كقياس صافي خسارة المنتج والمستهلك، وكذلك قياس مستوي رفاهية كل من المنتج والمستهلك، والتغير في الإيراد الحكومي والنقد الأجنبي وصافي الخسارة المجتمعية، بالإضافة إلى مؤشرات الأمن الغذائي للمحاصيل موضع الدراسة لمعرفة مدى انعكاسات السياسات السعرية على مستوى الأمن الغذائي في مصر حتي يمكن التوصل لتوصيات يمكن العمل بها علي تحسين هذه المستويات وتقليل الإستيراد من الخارج.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة للكميات المنتجة والمستهلكة محلياً وكذلك الصادرات والواردات والأسعار المحلية والعالمية لمحصولي الذرة والقمح التي تصدر عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٨.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، وتم اختيار نموذج التوازن الجزئي Partial Equilibrium Model والذي يُعد من النماذج التي يمكن استخدامها في التعرف

على بعض النتائج التي يُمكن أن تظهر من خلال تطبيق سياسة معينة في الاقتصاد القومي، بما يُمكَن من قياس أثر التدخل الحكومي على كل من المنتج، والمستهلك، والتجارة الخارجية، والإيرادات الحكومية نتيجة إتباع هذه السياسات، وأثر ذلك على كفاءة استخدام المدخلات والمخرجات، والرفاهية الاقتصادية على مستوى المجتمع **(Tsakok,1990)**. وسوف يتم قياس صافي خسارة المنتج الاقتصادية، صافي خسارة المستهلك الاقتصادية، مستوى رفاهية المنتج (تغير فائض المنتج)، مستوى رفاهية المستهلك (تغير فائض المستهلك)، قياس إيراد الحكومة نتيجة تطبيق سياسة معينة على السلعة، من خلال ثلاثة تقديرات هي: تغير الإيراد الحكومي، تغير النقد الأجنبي، صافى خسارة المجتمع الاقتصادية.

ويقوم نموذج التوزان الجزئي بقياس أثر نوعين من السياسات السعرية، تتعلق الأولى بالتعريفة الجمركية على الواردات، والثانية بالضرائب على الصادرات وذلك على النحو التالى وسوف تعتمد الدراسة على نموذج التوازن الجزئي في حالة السلع المستوردة، ويتكون النموذج من المعادلات السبعة التالية (**Brown, 1979**).

1) $NEL_P = 0.5\ E_s\ (NPC-1)^2\ V$
2) $NEL_C = 0.5\ E_d\ (NPC-1)^2\ W$
3) $CS = (NPC-1)W - NEL_C$
4) $PS = (NPC-1)V + NEL_P$
5) $GB = (NPC-1)\ W\ [1+E_d((NPC-1))] -V\ (1+E_s\{NPC-1\})$
6) $FE = -(NPC-1)(E_s\ V - E_d\ W)$
7) $NSL = PS + CS + GB = -\ (NEL_P + NEL_C)$

حيث:

NPC = معامل الحماية الإسمي Nominal Protection Coefficient
W = قيمة الاستهلاك المحلي عند السعر العالمي Value of Consumption at world price
V = قيمة الإنتاج المحلي عند السعر العالمي Value of domestic production at world price
E_s = مرونة العرض السعرية Elasticity of supply
E_d = مرونة الطلب السعريةElasticity of Demand
NEL_P = صافى الخسارة الاقتصادية في الإنتاج Net Social Loss in Production
NEL_C = صافى الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك Net Social Loss in Consumption
PS = تغير فائض المنتج Change in Producer Surplus
CS = تغير فائض المستهلك Change in Consumer Surplus
GB = تغير الإيراد الحكومىChange in Government Revenue
FE = التغير في النقد الأجنبيChange in Foreign Exchange Outlays
NSL = صافى الخسارة الإجتماعيةNet Social Loss

معاملات الحماية السعرية:

معامل الحماية الأسمى(NPC): هو النسبة بين السعر المزرعي المحلي وسعر الحدود للمحصول (السعر العالمي محولاً بسعر الصرف الحر)، والقيمة الرقمية توضح هيكل حماية موجب أو سالب أو متعادل والذى ينجم عن هذه السياسة واختبارات الأسعار التى لها دلالات هامة فى إتخاذ القرار ولها التأثير على استخدام الموارد والتعديلات المطلوبة لبيانات سعرية معينة. ويتم تقدير وفقا للصيغة التالية: معامل الحماية الإسمى = السعر المحلي ÷ (سعر الحدود× سعر الصرف)

معامل الحماية الفعال (EPC): يُعرف بأنه خارج قسمة القيمة المضافة للطن من المحصول بالسعر المحلي على القيمة المضافة للطن من المحصول بسعر الحدود، ويتضمن أسعار المنتج وتكاليف المدخلات التجارية في الإعتبار في آن واحد، وطالما أنه يتضمن مستلزمات الإنتاج فإنه من المحتمل أن يكون التقدير

شاملاً لهيكل الحماية الناجمة عن التدخل الحكومى، ويمكن تقديره من خلال المعادلات التالية: **(Tsakok,1990)**

معامل الحماية الفعال= (القيمة المضافة بالأسعار المحلية)/ (القيمة المضافة بأسعار الحدود)

القيمة المضافة بالأسعار المحلية = السعر المزرعى (جنية/طن) – التكاليف الإنتاجية (جنية/طن)

القيمة الضافة بأسعار الحدود = السعر العالمي (جنية/طن) – قيمة المبيدات (جنية/طن)

سعر الحدود (Pb) هو السعر فى السوق التجارة الدولية الذى يتم تحويله للعملة المحلية باستخدام سعر صرف معين.

النتائج والمناقشة

مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحاصيل الدراسة:

توضح نتائج جدول رقم (١) وجود زيادة سنوية غير معنوية في المساحة المزروعة بمحصول الذرة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، والتي بلغت ١٥,١٤ ألف فدان تمثل ٠,٦٧% من المتوسط السنوي، كما لم تثبت معنوية الزيادة في كل من الإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلي من محصول الذرة خلال فترة الدراسة. كما بلغ معدل الزيادة في كمية الواردات من الذرة حوالي ٣١٠ ألف طن، تمثل حوالي ٣,٦٦% من المتوسط السنوي المقُدر بحوالي ٦٠٣٩ ألف طن، بينما بلغ معدل الزيادة في المتاح للاستهلاك السنوي من الذرة حوالي ٤٦٠ ألف طن، تمثل حوالي ٣,٦٦% من المتوسط السنوي المقدر بحوالي ١٢٥٧٢ ألف طن خلال فترة الدراسة.

أما فيما يخص السعر المزرعي المحلي من الذرة فقد تبين وجود زيادة معنوية بمقدار سنوي بلغ حوالي ١٢٩,٤ جنية للطن، تمثل حوالي ٦,٨٧% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي ١٨٨٣ جنية للطن، بينما بلغت الزيادة في الأسعار العالمية للذرة حوالي ١٠٨,٤٨ جنية للطن، تمثل حوالي ٧,٤١% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ١٤٦٣ جنية للطن خلال فترة الدراسة، (جدول-١).

كما بينت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) معنوية الزيادة السنوية في المساحة المزروعة بمحصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨ والتي بلغت حوالي ١٨,٥٨ ألف فدان تمثل ٠,٨٢% من المتوسط السنوي، كما لم تثبت معنوية الزيادة في الإنتاجية الفدانية بمقدار بلغ حوالي ٠,٠٠٧ طن سنوياً تمثل ٠,٢٤% من المتوسط السنوي المقدر بحوالي ٢,٩٦ طن للفدان خلال فترة الدراسة، وبالتالي زاد الإنتاج الكلي بمقدار سنوي بلغ حوالي ٧٦,٧٤ ألف طن تمثل ١,١٥% من المتوسط السنوي. كما بلغ مقدار الزيادة في كمية الواردات من القمح حوالي ٣١٥,٢ ألف طن، تمثل حوالي ٥,٢١% من المتوسط السنوي المقُدر بحوالي ٦٠٥٢ ألف طن، بينما بلغ مقدار الزيادة في المتاح للاستهلاك السنوي من القمح حوالي ٤٥٣,٤ ألف طن، تمثل حوالي ٣,٦١% من المتوسط السنوي المقدر بحوالي ١٢٥٥٤ ألف طن خلال فترة الدراسة.

جدول (١) الاتجاه الزمني للإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول الذرة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

المتغير	الوحدة	ثابت المعادلة	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي (%)	قيمة $ر^2$	قيمة (ت)	قيمة (ف)
المساحة المزروعة	ألف فدان	٢١٥٤	١٥,١٤	٨,١٧	٢٢٥٣	٠,٦٧	٠,١٦	١,٨ غ م	٣,٤٣ غ م
الإنتاجية	طن/فدان	٢,٩٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٩	٢,٩٦	٠,٣٠	٠,٠١٩	٠,٤٨ غ م	٠,٤٨ غ م
الإنتاج الكلي	ألف طن	٦٢٢٨	٦٧,٧٨	٣٩,٩	٦٦٦٩	١,٠٢	٠,١٩	٠,٤٨ غ م	٠,٤٨ غ م
كمية الواردات	ألف طن	٤٠٢٤	٣١٠	٤٩,٥	٦٠٣٩	٥,١٣	٠,٧٦	٦,٢٦**	٣٩,١٩**
المتاح للاستهلاك	ألف طن	٩٥٧٩	٤٦٠	٤٥,٧٧	١٢٥٧٢	٣,٦٦	٠,٨٩	١٠,٠٥**	١٠١**
السعر المحلي	جنية/طن	١٠٤١	١٢٩,٤٢	١١,٦٢	١٨٨٣	٦,٨٧	٠,٩١	١١,١٤**	١٢٤,١٨**
السعر العالمي	جنية/طن	٧٥٨,٢٥	١٠٨,٤٨	١٨,٧٧	١٤٦٣	٧,٤١	٠,٧٣	٥,٧٧**	٣٣,٣٨**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق.

كما يبين الجدول رقم (٢) وجود زيادة معنوية للسعر المزرعي المحلي من القمح بمقدار سنوي بلغ حوالي ٣٠٥,٣ جنية للطن، تمثل حوالي ١٠,٩٥% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي ٢٧٨٧ جنية للطن، بينما بلغت الزيادة في الأسعار العالمية للقمح حوالي ٣٦٢ جنية للطن، تُمثل حوالي ١٠,٩٥% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٢٨٧١ جنية للطن خلال فترة الدراسة.

جدول (٢) الإتجاه الزمني للإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

المتغير	الوحدة	ثابت المعادلة	معامل الإنحدار	الخطأ المعياري	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي (%)	قيمة $ر^2$	قيمة (ت)	قيمة (ف)
المساحة المزروعة	ألف فدان	٢١٤١	١٨,٥٨	٨,٣٢	٢٢٦٢	٠,٨٢	٠,٢٩	*٢,٢٣	*٤,٩٨
الإنتاجية	طن/فدان	٢,٩	٠,٠٠٧	٠,٠١٨	٢,٩٦	٠,٢٤	٠,٠١٥	٠,٤٣غم	٠,٢٨غم
الإنتاج الكلي	ألف طن	٦١٨٧	٧٦,٧٤	٤١,٩٤	٦٦٨٦	١,١٥	٠,٢٢	١,٨٢غم	٣,٣٤غم
كمية الواردات	ألف طن	٤٠٠٣	٣١٥,٢	٥٠,١٢	٦٠٥٢	٥,٢١	٠,٧٦٧	**٦,٢٨	**٣٩,٥٤
المتاح للاستهلاك	ألف طن	٩٦٠٧	٤٥٣,٤٢	٤٥,٣٥	١٢٥٥٤	٣,٦١	٠,٨٩	**٩,٩٩	**٩٩,٩
السعر المحلي	جنية/طن	٨٠١,٨٥	٣٠٥,٣	٥٧,٢٥	٢٧٨٧	١٠,٩٥	٠,٧٠	**٥,٣٤	**٢٨,٥٩
السعر العالمي	جنية/طن	٧٢٩,٤٥	٣٦٢,٤٥	٨٨,٤٥	٢٨٧١	١٢,٦٢	٠,٥٨	**٤,١	**١٦,٧٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (٢) بالملحق.

مؤشرات الحماية السعرية لمحاصيل الدراسة

تم تقدير بعض مؤشرات الحماية السعرية الممثلة في كل من معامل الحماية الإسمي ومعامل الحماية الفعال للتعبير عن السياسة الزراعية تجاه محصولي الذرة والقمح خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، فإذا كانت قيمة معاملات الحماية أكبر من الواحد الصحيح تكون سياسة الدولة في صالح المنتجين وبالتالي يكون السعر المحلي أكبر من السعر العالمي، بينما إذا كانت قيمة المعاملات أقل من الواحد فإن سياسة الدولة في غير صالح المنتج وتكون هذه السياسة فى صالح المستهلك.

ويعرف معامل الحماية الإسمي بأنه النسبة بين السعر المزرعي المحلي وسعر الحدود للمحصول (السعر العالمي محولاً بسعر الصرف الحر)، والقيمة الرقمية توضح هيكل حماية موجب أو سالب أو متعادل والذى ينجم عن هذه السياسة واختبارات الأسعار التى لها دلالات هامة فى إتخاذ القرار ولها التأثير على استخدام الموارد والتعديلات المطلوبة لبيانات سعرية معينة، ويوضح جدول (٣) تذبذب قيمة معامل الحماية الإسمي لمحصول الذرة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، حيث أن قيمته أكبر من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المزارعين يحصلون على دعماً مباشراً أو غير مباشراً من الدولة وأن السعر المحلي يفوق السعر العالمي للذرة وبالتالي فإن سياسة الدولة تتجه نحو حماية مزارعي الذرة.

أما بالنسبة لمعامل الحماية الفعال يعرف بأنه خارج قسمة القيمة المضافة للطن من المحصول بالسعر المحلي على القيمة المضافة للطن من المحصول بسعر الحدود، ويتضمن أسعار المنتج وتكاليف المدخلات التجارية في الإعتبار في آن واحد، وطالما أنه يتضمن مستلزمات الإنتاج فإنه من المحتمل أن يكون التقدير شاملاً لهيكل الحماية الناجمة عن التدخل الحكومى، ويبين الجدول رقم (٣) أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول الذرة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨ أقل من الواحد الصحيح وهذا يعنى أن الدولة لم تقدم أي دعم ضمني لمزارعي الذرة خلال تلك الفترة، وأن السياسة المتبعة خلال تلك الفترة كانت فى غير صالح منتجي هذا المحصول، لكنها في صالح المستهلك.

يوضح الجدول رقم (٤) تذبذب قيمة معامل الحماية الإسمي لمحصول القمح خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، حيث أن قيمته أكبر من الواحد الصحيح في السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ وبالتالي فإن المزارعين يتلقون دعماً مباشراً أو غير مباشراً من الدولة وأن السعر المحلي يفوق السعر العالمي للقمح وبالتالي فإن سياسة الدولة تتجه نحو حماية مزارعي محصول القمح، بينما كانت قيمة معامل الحماية الإسمي أقل من الواحد الصحيح حيث لم تقدم الدولة الدعم المناسب للمزارعين في أعوام

جدول رقم (٣): السعر المحلي والعالمي ومعاملات الحماية الإسمية والفعالة لمحصول الذرة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	التكاليف الإنتاجية جنية/طن	السعر المزرعى جنية/طن	السعر العالمى جنية/طن	القيمة المضافة بالسعر المحلي(١) جنية/طن	القيمة المضافة بالسعر العالمي(٢) جنية/طن	معامل الحماية الإسمي(٣)	معدل الحماية الإسمي(٤)	معامل الحماية الفعال(٥)	معدل الحماية الفعال(٦)
٢٠٠٥	٥٧٩	١٠٣٦	٩٣٠	٤٥٧	٨٤٥	١,١١	٠,١١	٠,٥٤	-٠,٤٦
٢٠٠٦	٦١٢	١٠٧٩	٧٩١	٤٦٦	٦٧٦	١,٣٦	٠,٣٦	٠,٦٩	-٠,٣١
٢٠٠٧	٧٦٠	١٥٧٩	٨٢٩	٨١٩	٧٠٩	١,٩٠	٠,٩٠	١,١٥	٠,١٥
٢٠٠٨	٩٧١	١٤١٤	١١٨٤	٤٤٤	١٠٥٢	١,١٩	٠,١٩	٠,٤٢	-٠,٥٨
٢٠٠٩	٩٧٨	١٤١٤	٩٧٠	٤٣٦	٨٢٥	١,٤٦	٠,٤٦	٠,٥٣	-٠,٤٧
٢٠١٠	١٠٥٥	١٣٧٩	١١٥٩	٣٢٤	١٠٢٤	١,١٩	٠,١٩	٠,٣٢	-٠,٦٨
٢٠١١	١١١٣	١٨٧١	١٨٣٥	٧٥٨	١٦٧٩	١,٠٢	٠,٠٢	٠,٤٥	-٠,٥٥
٢٠١٢	١٣١٢	٢١٦٤	١٩٥٧	٨٥٢	١٨١٢	١,١١	٠,١١	٠,٤٧	-٠,٥٣
٢٠١٣	١٥٢٥	٢٢٤٣	١٥٢٣	٧١٨	١٣٦٣	١,٤٧	٠,٤٧	٠,٥٣	-٠,٤٧
٢٠١٤	١٤٨٩	٢٢٦٤	١٣١٥	٧٧٥	١١٥٣	١,٧٢	٠,٧٢	٠,٦٧	-٠,٣٣
٢٠١٥	١٦٩٧	٢٢٦٤	١٣٩٦	٥٦٨	١٢٤٢	١,٦٢	٠,٦٢	٠,٤٦	-٠,٥٤
٢٠١٦	٢٠٥٤	٢٣٠٠	٢٠٧٣	٢٤٦	١٩٠٨	١,١١	٠,١١	٠,١٣	-٠,٨٧
٢٠١٧	٢٤٦٥	٢٤٥٠	٢١٥٢	٨٥	١٩٨٢	١,١٤	٠,١٤	٠,٠٤	-٠,٩٦
٢٠١٨	٢٥٦٧	٢٩٠٠	٢٣٧٤	٣٣٣	٢١٨٩	١,٢٢	٠,٢٢	٠,١٥	-٠,٨٥
المتوسط	١٣٧٠	١٨٨٢	١٧٥٦	٥١٣	١٦١١	١,١٩	٠,١٩	٠,٤٢	-٠,٥٨

(١) القيمة المضافة بالأسعار المحلية = السعر المزرعى (جنية/طن) – التكاليف الإنتاجية (جنية/طن)
(٢) القيمة الضافة بأسعار الحدود = السعر العالمي (جنية/طن) – قيمة المبيدات (جنية/طن)
(٣) معامل الحماية الإسمى = السعر المحلي ÷ السعر العالمي أي سعر الحدود × سعر الصرف
(٤) معدل الحماية الاسمي = معامل الحماية الإسمى-١
(٥) معامل الحماية الفعال= (القيمة المضافة بالأسعار المحلية)/ (القيمة المضافة بأسعار الحدود)
(٦) معدل الحماية الفعال = معامل الحماية الفعال – ١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرة التجارة الخارجية"، أعداد متفرقة.

جدول رقم (٤): السعر المحلي والعالمي ومعاملات الحماية الإسمية والفعالة لمحصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	التكاليف الإنتاجية جنية/طن	السعر المزرعي جنية/طن	السعر العالمي جنية/طن	القيمة المضافة بالسعر المحلي جنية/طن	القيمة المضافة بالسعر العالمى جنية/طن	معامل الحماية الإسمي	معدل الحماية الإسمي	معامل الحماية الفعال	معدل الحماية الفعال
٢٠٠٥	٧٢٦	١١٢٠	٩٤٠	٣٩٤	٨١٥	١,١٩	٠,١٩	٠,٤٨	-٠,٥٢
٢٠٠٦	٧٩٤	١١٢٨	٩٥٢	٣٣٥	٨١٥	١,١٨	٠,١٨	٠,٤١	-٠,٥٩
٢٠٠٧	٨٨٢	١١٥٤	١٤٩٤	٢٧٢	١٣٣٥	٠,٧٧	-٠,٢٣	٠,٢٠	-٠,٨٠
٢٠٠٨	١١٣١	٢٥٦١	٢٨٢١	١٤٣٠	٢٥٨٨	٠,٩١	-٠,٠٩	٠,٥٥	-٠,٤٥
٢٠٠٩	١٢٤٤	١٦١٤	٢١٥٠	٣٧٠	١٩١٤	٠,٧٥	-٠,٢٥	٠,١٩	-٠,٨١
٢٠١٠	١٣٤٣	١٨٣٤	١٢٥٠	٤٩٠	٩٩٣	١,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٩	-٠,٥١
٢٠١١	١٤٦٢	٢٣٦٠	١٩٤٩	٨٩٨	١٦٨٥	١,٢١	٠,٢١	٠,٥٣	-٠,٤٧
٢٠١٢	١٥٩٠	٢٥٥٧	٢٣٨١	٩٦٦	٢١٠٦	١,٠٧	٠,٠٧	٠,٤٦	-٠,٥٤
٢٠١٣	١٧١٧	٢٦٩٢	٢٥٨٥	٩٧٥	٥٢٩٨	١,٠٤	٠,٠٤	٠,١٨	-٠,٨٢
٢٠١٤	١٩٢٧	٢٧٤٨	٢٠٠٦	٨٢١	١٦٨٢	١,٣٧	٠,٣٧	٠,٤٩	-٠,٥١
٢٠١٥	٢٠٣٢	٥٩٨٥	٦٧١٥	٣٩٥٣	٦٣٧٤	٠,٨٩	-٠,١١	٠,٦٢	-٠,٣٨
٢٠١٦	٢٥٣٢	٥٢٣٤	٦١٥٣	٢٧٠٢	٥٧٩٨	٠,٨٥	-٠,١٥	٠,٤٧	-٠,٥٣
٢٠١٧	٣١١٩	٣٧٧٤	٤٣٤٨	٦٥٤	٣٩١١	٠,٨٧	-٠,١٣	٠,١٧	-٠,٨٣
٢٠١٨	٣٢٥١	٤٢٥٠	٤٤٥٢	٩٩٩	٣٥٥٦	٠,٩٥	-٠,٠٥	٠,٢٨	-٠,٧٢
المتوسط	١٤١١	٢٧٨٧	٢٨٧١	٨٥٠	٢٢١٦	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٣٦	-٠,٦٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة التجارة الخارجية "، أعداد مختلفة.

٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ وكان السعر العالمي يفوق السعر المحلي وأن السياسة الزراعية في تلك السنوات لم تكُن في صالح مزراعي محصول القمح، بينما تبين أن قيمة معامل الحماية الفعال لمحصول القمح أقل من الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة.

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحاصيل الدراسة

يبين نموذج التوازن الجزئي الاختلال السعري بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية متمثلة في سعر الحدود وذلك من خلال حجم الدعم أو الضرائب المفروضة على منتجي ومستهلكي الذرة والقمح، وأثر هذه السياسات على كل من الإنتاج والاستهلاك والإيراد الحكومي والتغير في النقد الأجنبي وصافي الأثر على المجتمع خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، وبينت نتائج تقدير نموذج التوازن الجزئي لمحصول الذرة بالجدول رقم (٥) الأتي:

- أن صافى الخسارة الاقتصادية في الإنتاج لمحصول الذرة أخذت في التذبذب خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصاها حوالي ٩٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وأدناها حوالي ٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٥١,٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك أخذت في الارتفاع في أغلب سنوات الدراسة، حيث بلغت أقصاها حوالي ٦٦٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وأدناها حوالي ٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١٧,٧ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- التغير في فائض المنتج حقق مكاسب خلال سنوات الدراسة ماعدا عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ فقد حققت خسارة بلغت حوالي ١١٦٨، ٣٦٥٦ مليون جنية على الترتيب نتيجة استيراد الذرة، وبلغ متوسط التغير في فائض المنتج حوالي ٢١٦٠ مليون جنيه، ويرجع تحقيق مكاسب في فائض المنتج نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية للذرة خلال أغلب سنوات الدراسة.
- التغير في فائض المستهلك قد حقق خسارة خلال اغلب سنوات الدراسة باستثناء عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ حيث تحقق مكاسب قدرت بحوالي ١٨٨٩، ٥٦٣٢ مليون جنية على الترتيب، ويرجع تحقيق فائض المستهلك خسارة خلال أغلب سنوات الدراسة إلى شراء كميات أقل بأسعار مرتفعة وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي على الذرة وبالتالي انخفاض رفاهية المستهلكين على الذرة، وتراوحت خسارة المستهلكين بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢٢٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وبلغ المتوسط السنوي ٤٤٢٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- أما بالنسبة للتغير في الإيراد الحكومي يتضح أن تغير السعر المزرعي ينعكس على التغير في الإيراد الحكومي، حيث تبين وجود تذبذب في تحقيق خسارة ومكاسب في الإيراد الحكومي خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، وبلغ أقصى عائد في الإيراد الحكومي حوالي ٥٠٤٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٥، بينما كانت أقصى خسارة في الإيراد الحكومي حوالي ٢٧٨٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٠. وبلغ المتوسط السنوي حوالي ١٦٩٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- تنوع التغير في النقد الأجنبي خلال سنوات الدراسة بين المكسب والخسارة نتيجة التغير في السعر المزرعي، حيث أدى إلى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد الذرة من الخارج في بعض السنوات بلغت أقصاها حوالي ٤٤٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٨، بينما تحققت خسائر في حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد الذرة من الخارج في عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وبلغت حوالي ١٥٦٤، ٥٨٣٣ مليون جنيه على الترتيب، وبلغ المتوسط السنوي حوالي ١٧٦٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، ويعكس هذا المؤشر مدى الزيادة في حصيلة النقد الاجنبي الموجهة للواردات في ضوء عدم تحقيق تحسن في معدلات الإكتفاء الذاتي من المحصول وتزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

- تبين ارتفاع صافي الخسارة الاقتصادية نتيجة استيراد الذرة، حيث بلغت أقصى قيمة لها حوالي ١٦٥٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وأدنى قيمة لها حوالي ١٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، كما بلغ المتوسط السنوي حوالي ٥٦٩ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٥): نتائج مؤشرات تحليل نموذج التوازن الجزئي لمحصول الذرة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج (NELP)	صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك (NELC)	تغير فائض المنتج (PS)	تغير فائض المستهلك (CS)	تغير الإيراد الحكومي (GR)	تغير النقد الأجنبي (FE)	صافي الخسارة المجتمعية
٢٠٠٥	٢٦,١	١١,٧٣	٦٥١	-٨٨٧	١٩٩	٦٦٨	-٣٨
٢٠٠٦	٢١١,٦	١٠٦,٨	١٩٧٦	-٣١٠٠	٨٠٥	١٧٥٣	-٣١٨
٢٠٠٧	٨٨٣,٨	٤٦٦,٥١	٤٥٢٦	-٧٦٣٣	١٧٥٧	٢٩٩٠	-١٣٥٠
٢٠٠٨	٩١,١	٥٠,٦٤	١٤١١	-٢٤٠٢	٨٥٠	١٤٥٩	-١٤٢
٢٠٠٩	٥٥,٩	٣١,٠٠	-١١٦٨	١٨٨٩	-٨٠٧	-١٥٦٤	-٨٧
٢٠١٠	٥٢٦,٨	٢٨٤	-٣٦٥٦	٥٦٣٢	-٢٧٨٨	-٥٨٣٣	-٨١١
٢٠١١	٢٤٧,١	١٥٤	٢٦١٩	-٥٠٤٢	٢٠٢٢	٢٦٠١	-٤٠١
٢٠١٢	٧,٠	٥,٠٥	٤٧٤	-١٠٣٢	٥٤٦	٦١٥	-١٢
٢٠١٣	٦٢١,٠	٣٨٨,١٧	٤٧٨٧	-٩٣٦٥	٣٥٦٨	٤٢٧٢	-١٠٠٩
٢٠١٤	٩٨٧,٧	٦٦٤,٠٨	٥٧٦٣	-١٢٢٨٧	٤٨٧٣	٤٥٧٧	-١٦٥٢
٢٠١٥	٨٠٩,٢	٥٧٤,٣	٥١٨٢	-١١٦٠٨	٥٠٤٣	٤٤٤٨	-١٣٨٣
٢٠١٦	٥٢,٦	٤٠,٤٧	١٣٥٤	-٣١٦٤	١٧١٦	١٧٠٣	-٩٣
٢٠١٧	١١٠,٣	٦٥,٣٤	٢٢٩٤	-٤١٤٢	١٦٧٢	٢٥٣٧	-١٧٦
٢٠١٨	٢٩٠,٩	٢٠٦,١٥	٤٠٣٠	-٨٧٧٤	٤٢٤٧	٤٤٨٧	-٤٩٧
المتوسط	٣٥١,٥	٢١٧,٧	٢١٦٠	-٤٤٢٣	١٦٩٣	١٧٦٥	-٥٦٩

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرة التجارة الخارجية"، أعداد متفرقة.**

تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القمح

بينت نتائج تقدير النموذج بالجدول رقم (٦) الأتي:

- أن صافى الخسارة الاقتصادية في الإنتاج قد أخذت في التذبذب خلال الفترة الزمنية للدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٨، حيث بلغت أقصاها حوالي ٦٨٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٣، وأدناها حوالي ٢٧,٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٥٢,٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- أخذ مؤشر صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك في الارتفاع في أغلب سنوات الدراسة، حيث بلغت أقصاها حوالي ٤١٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٣، وأدناها حوالي ١٧,٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٤٥,٧ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- حقق مؤشر التغير في فائض المنتج مكاسب خلال سنوات الدراسة، حيث حقق منتجي القمح عائدًا بلغ أقصاه حوالي ٤٦١٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وبلغ أدناه حوالي ١١٢١ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١١٨٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- يعكس تقدير مؤشر تغير فائض المستهلك تحقيق مكاسب نتيجة لاستيراد القمح خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المكاسب أقصاها حوالي ١١٧١٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٦، بينما تحققت الخسارة في فائض مستهلكي القمح في أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤ وبلغت أقصاها

حوالي١١٠٦٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وأدناها حوالي ١٩٠٤ مليون جنيه في عام ٢٠٠٦، وقد بلغ المتوسط السنوي ١٦٥١ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

- حقق مؤشر التغير في الإيراد الحكومي خسارة خلال أغلب سنوات الدراسة عدا سنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤ فقد حققت مكسب في الايراد الحكومي، وبلغ أقصى عائد في الإيراد الحكومي حوالي ٥٧٠٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، بينما كانت أقصى خسارة في الإيراد الحكومي حوالي ٥٥١٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٥. وبلغ المتوسط السنوي حوالي ٨٦٦ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- تنوع التغير في النقد الأجنبي خلال سنوات الدراسة بين المكسب والخسارة نتيجة التغير في السعر المزرعي، حيث أدى إلى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد القمح من الخارج في بعض السنوات بلغت أقصاها حوالي ٤٠٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، بينما تحققت خسائر في حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد القمح من الخارج في باقي السنوات، وبلغت أقصاها حوالي ٩٤٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٦، وبلغ المتوسط السنوي حوالي ٢١٥٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.
- تبين من تقدير صافى الخسارة الاقتصادية نتيجة استيراد القمح أنها بلغت أقصى قيمة لها أي حوالي ١١٠٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٣، وأدنى قيمة لها حوالي ٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٨، كما بلغ المتوسط السنوي حوالي ٣٩٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

جدول (٦): نتائج تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج (NELP)	صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك (NELC)	تغير فائض المنتج (PS)	تغير فائض المستهلك (CS)	تغير الإيراد الحكومي (GR)	تغير النقد الأجنبي (FE)	صافي الخسارة المجتمعية
٢٠٠٥	٧٤,٨	٣٤,١	١٢٧٤	-٢٠٧٤	٦٩١	١١٣٨	-١٠٩
٢٠٠٦	٦٣,٩	٣٠,٥	١١٢١	-١٩٠٤	٦٨٩	١٠٢١	-٩٤
٢٠٠٧	٢٢٨,٣	١١٤,٧	-٢١٢٦	٣٠٥٩	-١٢٧٦	-٣٠١٤	-٣٤٣
٢٠٠٨	٦٣,٠	٣١,٢	-١٧٠٢	٢٦٦٥	-١٠٥٧	-٢٠٤٥	-٩٤
٢٠٠٩	٤٢٩,٢	٢٠٩,٣	-٣٥٤٧	٤٨٥٥	-١٩٤٧	-٥١٢٣	-٦٣٩
٢٠١٠	٤١٤,٠	٢٣٢,٨	٣٥٥٦	-٧٦٢١	٣٤١٨	٢٧٦٩	-٦٤٧
٢٠١١	١٥٢,٤	٩٩,٥	٢٣٩٦	-٥٦١٠	٢٩٦٢	٢٣٨٩	-٢٥٢
٢٠١٢	٣٠,٥	١٧,٢	١٢١٣	-٢٣٤٨	١٠٨٧	١٢٩١	-٤٨
٢٠١٣	٦٨٨	٤١٨	-٥٦٩٢	٩٧١٣	-٥١٢٧	-٨٨٨٣	-١١٠٦
٢٠١٤	٤٥٥,٧	٢٩٢,٤	٤٦١٧	-١١٠٦٧	٥٧٠٢	٤٠٤٥	-٧٤٨
٢٠١٥	١٩٦,٢	١٣٦,٤	-٤٤١٠	٩٥٩٥	-٥٥١٧	-٦١١٩	-٣٣٣
٢٠١٦	٤٥٩,٦	٢٤٦,١	-٧١٧٧	١١٧١٤	-٥٢٤٢	-٩٤٥٠	-٧٠٦
٢٠١٧	٢٤٩,١	١٥٩,٦	-٤٤٩١	٨٨٧٣	-٤٧٩١	-٦١٩٢	-٤٠٩
٢٠١٨	٢٧,٧	١٧,٥	-١٥٩٩	٣٢٦٥	-١٧١١	-١٩٩١	-٤٥
المتوسط	٢٥٢,٣	١٤٥,٧	-١١٨٣	١٦٥١	-٨٦٦	-٢١٥٥	-٣٩٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.**

تقدير مؤشرات الأمن الغذائي لمحاصيل الدراسة

يُقصد بالأمن الغذائي مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الكميات المطلوبة من السلع والمواد الغذائية للسكان حالياً ومستقبلاً، وما يرتبط بذلك من سياسات اقتصادية تتعلق بكل من الإنتاج والاستهلاك والصادرات

والواردات، كما يُعتبر معامل الأمن الغذائي من المؤشرات الهامة لقياس الأمن الغذائي لسلعة معينة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف حالة الأمن الغذائي لهذه السلعة، بينما كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع حالة الأمن الغذائي من هذه السلعة.

وتم تقدير مؤشرات المخزون الاستراتيجى والأمن الغذائى لمحصولي الذرة والقمح خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨ من خلال تقدير المعادلات التالية (**نوران عبدالحميد، وآخرون، ٢٠١٧**):

- فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك = إجمالى الإنتاج المحلي/ إجمالي الاستهلاك المحلي اليومي
- فترة تغطية الواردات للاستهلاك = كمية الوارادت السنوية/ إجمالى الاستهلاك المحلي اليومي
- كمية الفائض فى الاستهلاك المحلى=(مجموع فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك-٣٦٥) × (الاستهلاك المحلي اليومي)
- حجم المخزون الاستراتيجى = [(مجموع فترتى كفاية الإنتاج للاستهلاك ، وفترة تغطية الواردات للاستهلاك- ٣٦٥) × (الاستهلاك المحلي اليومي)] – كمية الصادرات
- معامل الأمن الغذائي= حجم المخزون الاستراتيجي(محصلة الفائض والعجز)÷ الاستهلاك المحلي السنوي.

فترتي تغطية الإنتاج والواردات للاستهلاك

تعتبر فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات للاستهلاك المحلي أحد المؤشرات القياسية الهامة في التعرف على البُعد الاقتصادي الاستراتيجي لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية في مصر، حيث تدل زيادة طول فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلي وتناقص فترة تغطية الواردات للاستهلاك المحلي مؤشر جيد في صالح الاقتصاد القومي من ناحية تقليل الإعتماد على الخارج ومن ثم تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وحماية الأمن الغذائي المصري من التقلبات الاقتصادية والسياسية للدول المحتكرة لإنتاج وتصدير الغذاء في العالم من ناحية آخرى كما في جدول (٧) (**هيدي الجندي، ٢٠١٨**).

ويوضح جدول (٧) تطور فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك والتي قُدرت من خارج قسمة إجمالي الإنتاج المحلي على الاستهلاك المحلي اليومي، حيث بلغ متوسط هذه الفترة لمحصولي الذرة، والقمح حوالي ١٩٧، ١٩١ يوم، بمعدل نمو سنوي بلغ -١,٦٧%، -٢,٦٢% على الترتيب، كما توضح بيانات نفس الجدول فترة كفاية الواردات للاستهلاك لمحصولي الذرة والقمح والتي بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالي ١٧٤، ١٨٢ يوم، بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٠٦%، ٢,٤% لمحصولي الدراسة على الترتيب، ومن ثم بلغ متوسط الفترة الإجمالية لتغطية كل من الإنتاج والواردات للاستهلاك لكل من الذرة والقمح حوالي ٣٧١، ٣٧٢ يوم على الترتيب خلال فترة الدراسة.

معامل الأمن الغذائي لمحصولي الذرة والقمح

تم تقدير معامل الأمن الغذائي من خلال خارج قسمة حجم المخزون الاستراتيجي على متوسط الاستهلاك المحلي السنوي وتتروح قيمته من بين الصفر والواحد الصحيح. واقتراب قيمه معامل الأمن الغذائي من الصفر يدل علي انخفاض حالة الأمن الغذائي من السلعه، إما إذا اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك علي ارتفاع حاله الأمن الغذائي لهذه السلعة، ويبين جدول (٧) أن متوسط معامل الأمن الغذائي لمحصولي الذرة والقمح فى مصر خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٠,٠١٧، ٠,٠١ على الترتيب.

يتبين مما سبق أن قيم معامل الأمن الغذائي لكل من الذرة والقمح أقل من الواحد الصحيح مما يعكس انخفاض حالة الأمن الغذائي من هذين المحصولين، ولذلك فمن الضروري العمل على زيادة معامل الأمن الغذائي لهذه السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي من خلال التوسع في زراعة هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.

جدول (٧): بعض مؤشرات الأمن الغذائي لمحصولي الذرة والقمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	الذرة					القمح				
	فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك	فترة تغطية الواردات للاستهلاك	فترة تغطية الاستهلاك الإجمالية	حجم المخزون الاستراتيجي	معامل الأمن الغذائي	فترة كفاية الإنتاج للاستهلاك	فترة تغطية الواردات للاستهلاك	فترة تغطية الاستهلاك الإجمالية	حجم المخزون الاستراتيجي	معامل الأمن الغذائي
	يوم	يوم	يوم	ألف طن	–	يوم	يوم	يوم	ألف طن	–
٢٠٠٥	٢٤١	١٧٤	٤١٥	١٤٦٣	٠,١٤	٢٢٣	١٥٨	٣٨٠	٥٢٢	٠,٠٤
٢٠٠٦	٢٣١	١٣٧	٣٦٧	٦٤	٠,٠١	٢١٢	١٤٩	٣٦١	(١٩٨)	٠,٠١
٢٠٠٧	٢١٩	١٥٧	٣٧٦	٣٢٠	٠,٠٣	١٩٦	١٥٧	٣٥٢	(٥٠٤)	٠,٠٤
٢٠٠٨	٢٢٢	١٧٢	٣٩٤	٨٦٠	٠,٠٨	٢٠٠	١٨٥	٣٨٥	٧٩٠	٠,٠٥
٢٠٠٩	٢٢٦	١٥٥	٣٨٠	٤٣٤	٠,٠٤	٢١٣	١٧٣	٣٨٧	٧٦٧	٠,٠٥
٢٠١٠	١٩٦	١٦٠	٣٥٦	(٣٠٦)	٠,٠٣	١٧٥	١٩٣	٣٦٨	٠	٠,٠٠
٢٠١١	١٦٩	١٩٩	٣٦٨	٨٩	٠,٠١	١٨١	٢١٢	٣٩٣	١١٨١	٠,٠٧
٢٠١٢	١٩٥	١٨٤	٣٧٩	٤٧١	٠,٠٤	٢٠٥	١٥٣	٣٥٨	(٤٢٧)	٠,٠٣
٢٠١٣	١٨١	١٦٦	٣٤٧	(٦٤١)	٠,٠٥	٢٠١	١٦٧	٣٦٨	٣٩	٠,٠٠
٢٠١٤	١٧١	١٩١	٣٦٣	(٩٤)	٠,٠١	١٩٩	١٧٤	٣٧٣	٢٦٦	٠,٠٢
٢٠١٥	١٥٨	١٧٩	٣٣٧	(١٠٧٠)	٠,٠٨	١٩٠	١٧٨	٣٦٩	(٦٣)	٠,٠٠
٢٠١٦	٢٠٥	١٦٥	٣٧١	٢١٧	٠,٠٢	١٧٦	٢٠٣	٣٧٩	٥٧٠	٠,٠٣
٢٠١٧	١٦١	١٩٣	٣٥٤	(٤٨٦)	٠,٠٣	١٥٤	٢٢٠	٣٧٣	٦٢	٠,٠٠
٢٠١٨	١٩٠	٢٠١	٣٩٢	١١٤٩	٠,٠٧	١٥٤	٢٢٠	٣٧٣	٢٩٤	٠,٠١
المتوسط	١٩٧	١٧٤	٣٧١	١٧٦	٠,٠١٧	١٩١	١٨٢	٣٧٢	٢٣٦	٠,٠١
معدل النمو%	١,٦٧-	١,٠٦	٠,٤١-	١,٧١-	٤,٣-	٢,٦٢-	٢,٤٠	٠,١٣-	٤,٠٢-	٦,٨٦-

() القيم بين الأقواس قيم سالبة تدل على وجود عجز.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.**

الملخص

استهدف البحث تقدير آثر السياسة السعرية على إنتاج محصولي الذرة والقمح في السوق المصري، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، وتم اختيار نموذج التوازن الجزئي والذي يُعد من النماذج التي يمكن استخدامها في التعرف على بعض النتائج التي يُمكن أن تظهر من خلال تطبيق سياسة معينة في الاقتصاد القومي، بما يُمكِّن من قياس أثر التدخل السياسي على كل من المنتج، والمستهلك، والتجارة الخارجية، والإيرادات الحكومية نتيجة إتباع هذه السياسات، وأثر ذلك على كفاءة استخدام المدخلات والمخرجات، والرفاهية الاقتصادية على مستوى المجتمع، **وبينت نتائج الدراسة ما يلي:**

وجود زيادة سنوية غير معنوية في كل من المساحة المزروعة، والإنتاجية الفدانية، والإنتاج الكلي بمحصول الذرة في مصر خلال فترة الدراسة، بينما بلغ مقدار الزيادة في كمية الواردات حوالي ٣١٠ ألف

طن، تمثل حوالي ٥,١٣% من المتوسط السنوي المقُدر بحوالي ٦٠٣٩ ألف طن، وبلغ مقدار الزيادة في المتاح للاستهلاك السنوي حوالي ٤٦٠ ألف طن، تمثل حوالي ٣,٦٦% من المتوسط السنوي المقدر بحوالي ١٢٥٧٢ ألف طن خلال فترة الدراسة. كما تبين وجود زيادة معنوية للسعر المحلي للذرة بمقدار سنوي بلغ حوالي ١٢٩جنية للطن، تمثل حوالي ٦,٨٧% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي ١٨٨٣ جنية للطن، بينما بلغت الزيادة في السعر العالمي للذرة حوالي ١٠٨ جنية للطن، تمثل حوالي ٧,٤١% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ١٤٦٣ جنية للطن خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمحصول القمح فقد بلغت الزيادة السنوية في المساحة المزروعة منه حوالي ١٨,٥٨ ألف فدان تمثل ٠,٨٢% من المتوسط السنوي، كما لم تثبت معنوية الزيادة في الإنتاجية الفدانية والتي بلغت حوالي ٠,٠٠٧ طن سنوياً تمثل ٠,٢٤% من المتوسط السنوي، كما زاد الإنتاج الكلي بمعدل سنوي بلغ حوالي ٧٦,٧٤ ألف طن تمثل ١,١٥% من المتوسط السنوي. بينما بلغت الزيادة في كمية الواردات من القمح حوالي ٣١٥ ألف طن، تمثل حوالي ٥,٢١% من المتوسط السنوي المقُدر بحوالي ٦٠٥٢ ألف طن، بينما بلغ مقدار الزيادة في المتاح للاستهلاك السنوي من القمح حوالي ٤٥٣,٤ ألف طن، تمثل حوالي ٣,٦١% من المتوسط السنوي المقدر بحوالي ١٢٥٥٤ ألف طن خلال فترة الدراسة. كما تبين وجود زيادة معنوية للسعر المزرعي المحلي من القمح بمعدل سنوي بلغ حوالي ٣٠٥ جنية للطن، تمثل حوالي ١٠,٩٥% من المتوسط السنوي الذي بلغ حوالي ٢٧٨٧ جنية للطن، وبلغت الزيادة في السعر العالمي للقمح بلغ حوالي ٣٦٢ جنية للطن، تُمثل حوالي ١٢,٦٢% من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٢٨٧١ جنية للطن خلال فترة الدراسة.

وتبين من خلال تقدير مؤشرات نموذج التوازن الجزئي لمحصول الذرة أن متوسط صافى الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج والاستهلاك بلغ حوالي ٣٥١,٥، ٢١٧,٧ مليون جنيه، وأن التغير في فائض المنتج قد حقق مكاسب خلال أغلب سنوات الدراسة بمتوسط بلغ حوالي ٢١٦٠ مليون جنيه، بينما التغير في فائض المستهلك قد حقق خسارة خلال أغلب سنوات الدراسة بمتوسط سنوي بلغ ٤٤٢٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، كما تبين وجود تذبذب في تحقيق خسارة ومكاسب في الإيراد الحكومي بمتوسط سنوي حوالي ١٦٩٣ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

تنوع التغير في النقد الأجنبي خلال سنوات الدراسة بين المكسب والخسارة نتيجة التغير في السعر المزرعي، حيث أدى إلى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد الذرة من الخارج في بعض السنوات بلغت أقصاها حوالي ٤٤٨٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٨، بينما تحققت خسائر في حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد الذرة من الخارج في عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وبلغت حوالي ١٥٦٤، ٥٨٣٣ مليون جنيه على الترتيب، وبلغ المتوسط السنوي حوالي ١٧٦٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، ويعكس هذا المؤشر مدى الزيادة في حصيلة النقد الاجنبي الموجهة للواردات في ضوء عدم تحقيق تحسن في معدلات الاكتفاء الذاتي من المحصول وتزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وبلغ متوسط صافي الخسارة الاقتصادية نتيجة استيراد الذرة، حوالي ٥٦٩ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

كما بينت نتائج أن صافى الخسارة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك من القمح قد أخذت في التذبذب خلال فترة الدراسة، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٥٢,٣، ١٤٥,٧ مليون جنيه على الترتيب خلال فترة الدراسة. وحقق مؤشر التغير في فائض المنتج مكاسب خلال سنوات الدراسة، حيث حقق منتجي القمح عائدًا

بلغ أقصاه أي حوالي ٤٦١٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وبلغ أدناه حوالي ١١٢١ مليون جنيه في عام ٢٠١٢، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٤٥,٧ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

وبلغ متوسط التغير في فائض المستهلك حوالي ١٦٥١ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، يتبين من تقدير مؤشر التغير في الإيراد الحكومي تحقيق خسارة خلال أغلب سنوات الدراسة وبلغ المتوسط السنوي حوالي ٨٦٦ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

تنوع التغير في النقد الأجنبي خلال سنوات الدراسة بين المكسب والخسارة نتيجة التغير في السعر المزرعي، حيث أدى إلى ارتفاع حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد القمح من الخارج في بعض السنوات بلغت أقصاها حوالي ٤٠٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، بينما تحققت خسائر في حصيلة النقد الأجنبي المدفوعة لاستيراد القمح من الخارج في باقي السنوات، وبلغت أقصاها حوالي ٩٤٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٦، وبلغ المتوسط السنوي حوالي ٢١٥٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

تبين من تقدير صافى الخسارة الاقتصادية نتيجة استيراد القمح أنها بلغت أقصى قيمة لها أي حوالي ١١٠٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٣، وأدنى قيمة لها حوالي ٤٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٨، كما بلغ المتوسط السنوي حوالي ٣٩٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

كما تبين أن قيم معامل الأمن الغذائي لكل من الذرة والقمح أقل من الواحد الصحيح مما يعكس انخفاض حالة الأمن الغذائي لهذين المحصولين.

التوصيات: توصي الدراسة ببعض التوصيات الهامة لواضعي السياسات الزراعية تتمثل في:

١. ضرورة العمل على زيادة المعروض المحلي ورفع معامل الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج المحلي من خلال التوسع في زراعة هذه المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.
٢. الإعلان عن سعر توريد القمح قبل موسم الزراعة بوقت كاف وليس بعد الزراعة أو في منتصف الموسم ليكون له أثر إيجابي على قرارات المزارعين في زيادة المساحة المزروعة.

المراجع:

١. إبراهيم سليمان، محمد جابر، مها صفوت أحمد ،(٢٠١٦)، "تحليل أدوات السياسات المرتبطة بعرض محصولي القمح والبرسيم في مصر، مجلة الزقازيق للعلوم الزراعية، المجلد (٤٣)، العدد(٣).
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "نشرة التجارة الخارجية"، أعداد متفرقة.
٣. منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو). WWW.FAO.ORG
٤. مها صفوت أحمد محمد حسن، (٢٠١٦)، "استجابة العرض لمحصولي البرسيم والقمح في الزراعة المصرية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.
٥. نوران عبد الحميد عبد الجواد، سرحان أحمد سليمان، (٢٠١٧)، "تقييم حالة الأمن الغذائى لمحاصيل الحبوب فى مصر"، المؤتمر الخامس والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ١-٢ نوفمبر.
٦. هيدي علي حسن الجندي، (٢٠١٨)، "دراسة اقتصادية لأثر السياسة الزراعية على محصول الذرة في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(٢٨)، العد(٢)، يونيو.
٧. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.

8. Tsakok, Isabelle "Agricultural Price Policy: A Practitioner's Guide to Partial Equilibrium Analysis" Cornell Univ. Press, London, UK, 1990 pp 158.182.
9. Brown, M.L. (1979). Farm Budget From Income Analysis to Agricultural project Analysis. 1st Ed. The Johns Hopkins University press, Baltimore, USA and London UK.

الملاحق

جدول (١): الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول الذرة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	المساحة المزروعة	الإنتاجية الفدانية	الإنتاج الكلي	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الاستهلاك	السعر المحلي	السعر العالمي
	ألف فدان	طن/فدان	ألف طن	ألف طن	ألف طن	ألف طن	جنية/طن	جنية/طن
٢٠٠٥	٢٢٥٧	٣,١٤	٧٠٨٥	٥١١٣	١٠٧٣٠	١٠٣٦	٩٣٠	٢٢٥٧
٢٠٠٦	١٩٩٠	٣,٢	٦٣٧٤	٣٧٨٨	١٠٠٩٣	١٠٧٩	٧٩١	١٩٩٠
٢٠٠٧	٢٠٦٩	٣,٠٢	٦٢٤٣	٤٤٩٠	١٠٤٠٦	١٥٧٩	٨٢٩	٢٠٦٩
٢٠٠٨	٢٢٢٩	٢,٩٤	٦٥٤٣	٥٠٧٥	١٠٧٥٣	١٤١٤	١١٨٤	٢٢٢٩
٢٠٠٩	٢٣٤١	٢,٨٢	٦٦٠٦	٤٥٢٧	١٠٦٩١	١٤١٤	٩٧٠	٢٣٤١
٢٠١٠	٢٣٤٣	٢,٦	٦٠٩٩	٥٠٠٤	١١٣٨٢	١٣٧٩	١١٥٩	٢٣٤٣
٢٠١١	٢١١٥	٢,٧٦	٥٨٣٥	٦٨٩٧	١٢٦٣٧	١٨٧١	١٨٣٥	٢١١٥
٢٠١٢	٢٢٥٨	٣,٠٥	٦٨٩٥	٦٥٢٣	١٢٩٢٩	٢١٦٤	١٩٥٧	٢٢٥٨
٢٠١٣	٢٣٦٥	٢,٦٩	٦٣٦٤	٥٨٣٣	١٢٨٣٦	٢٢٤٣	١٥٢٣	٢٣٦٥
٢٠١٤	٢٤٨٥	٢,٥١	٦٢٣١	٦٩٤٧	١٣٢٦٧	٢٢٦٤	١٣١٥	٢٤٨٥
٢٠١٥	٢١٤٥	٢,٨١	٦٠٣٨	٦٨٢٠	١٣٩٢٥	٢٢٦٤	١٣٩٦	٢١٤٥
٢٠١٦	٢٣٥٨	٣,٣١	٧٨٠٣	٦٢٨٢	١٣٨٦٦	٢٣٠٠	٢٠٧٣	٢٣٥٨
٢٠١٧	٢٢٥٦	٣,٤٧	٧٨١٨	٨٨٠٧	١٦٦٢١	٢٤٥٠	٢١٥٢	٢٢٥٦
٢٠١٨	٢٣٣٥,٦	٣,١٨	٧٤٢٩	٨٤٤٣	١٥٨٧٢	٢٩٠٠	٢٣٧٤	٢٣٣٥
المتوسط	٢٢٥٣	٢,٩٦	٦٦٦٩	٦٠٣٩	١٢٥٧٢	١٨٨٣	١٤٦٣	٢٢٥٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.**

جدول (٢): الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨

السنوات	المساحة المزروعة	الإنتاجية الفدانية	الإنتاج الكلي	كمية الواردات	كمية الاستهلاك	السعر المحلي	السعر العالمي
	ألف فدان	طن/فدان	ألف طن	ألف طن	ألف طن	جنية/طن	جنية/طن
٢٠٠٥	٢٢٥٧	٣,١٤	٧٠٨٥	٥١١٣	١٠٧٣٠	١١٢٠	٩٤٠
٢٠٠٦	١٩٩٠	٣,٢٠	٦٣٧٤	٣٧٨٨	١٠٠٩٣	١١٢٨	٩٥٢
٢٠٠٧	٢٠٦٩	٣,٠٢	٦٢٤٣	٤٤٩٠	١٠٤٠٦	١١٥٤	١٤٩٤
٢٠٠٨	٢٢٢٩	٢,٩٤	٦٥٤٣	٥٠٧٥	١٠٧٥٣	٢٥٦١	٢٨٢١
٢٠٠٩	٢٣٤١	٢,٨٢	٦٦٠٦	٤٥٢٧	١٠٦٩١	١٦١٤	٢١٥٠
٢٠١٠	٢٣٤٣	٢,٦٠	٦٠٩٩	٥٠٠٤	١١٣٨٢	١٨٣٤	١٢٥٠
٢٠١١	٢١١٥	٢,٧٦	٥٨٣٥	٦٨٩٧	١٢٦٣٧	٢٣٦٠	١٩٤٩
٢٠١٢	٢٢٥٨	٣,٠٥	٦٨٩٥	٦٥٢٣	١٢٩٢٩	٢٥٥٧	٢٣٨١
٢٠١٣	٢٣٦٥	٢,٦٩	٦٣٦٤	٥٨٣٣	١٢٨٣٦	٢٦٩٢	٢٥٨٥
٢٠١٤	٢٤٨٥	٢,٥١	٦٢٣١	٦٩٤٧	١٣٢٦٧	٢٧٤٨	٢٠٠٦
٢٠١٥	٢١٤٥	٢,٨١	٦٠٣٨	٦٨٢٠	١٣٩٢٥	٥٩٨٥	٦٧١٥
٢٠١٦	٢٣٥٨	٣,٣١	٧٨٠٣	٦٢٨٢	١٣٨٦٦	٥٢٣٤	٦١٥٣
٢٠١٧	٢٢٥٦	٣,٢٥	٧٣٣٢	٨٨٠٧	١٦٦٢١	٣٧٧٤	٤٣٤٨
٢٠١٨	٢٤٥٦	٣,٣٢	٨١٥٣,٩٢	٨٦٢٥	١٥٦٢٤	٤٢٥٠	٤٤٥٢
المتوسط	٢٢٦١,٩٣	٢,٩٦	٦٦٨٥,٨٥	٦٠٥٢,٢١	١٢٥٥٤	٢٧٨٧	٢٨٧١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "نشرة الاحصاءات الزراعية"، أعداد متفرقة.**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "نشرة التجارة الخارجية" أعداد متفرقة.**

Economic Study Of The Impact Of Price Policy On The Production Of The Most Important Import Crops In Egypt

Maha Safwat Ahmed Mohamed Hassan

Sharkia Research Unit, Agricultural Economics Research Institute,

Agricultural Research Center, Egypt

Summary :

The research aimed to estimate the impact of the price policy on the production of maize and wheat crops in the Egypt during the period 2005-2018, and the partial equilibrium model was chosen, which is one of the models that can be used to identify some of the results that can appear through the application of a certain policy in the national economy, which enables the measurement of the impact of political interference on the producer, consumer, foreign trade, and government revenues as a

result of following these policies, and the impact of this on the efficiency of the use of inputs and outputs, and the economic well-being at the community level.

It was found that despite the increase in the area planted with these crops at a rate of 15.14, 18.58 thousand feddans, representing 0.67%, 0.82% of the annual average, it was found that the amount of imports from them increased by about 310, 315 thousand tons, representing about 5.13%, 5.21% of the annual average.

The estimates of the partial equilibrium model of the corn crop showed that the average net economic loss from production and consumption amounted to about 351.5 and 217.7 million pounds, and the change in the producer's surplus achieved gains during most of the years of the study, in contrast to the change in the consumer's surplus that achieved a loss during most of the years of the study. It was also found that there was fluctuation in achieving losses and gains in government revenue with an annual average of about 1693 million pounds during the study period, while the net economic loss in production and consumption of wheat amounted to about 252.3 and 145.7 million pounds, respectively, and the change in product surplus achieved gains during the study years. The average change in consumer surplus amounted to about 1651 million pounds, and the average change in government revenue amounted to about 866 million pounds during the study period. It was found that the values of the food security factor for both maize and wheat are less than the correct one, which reflects the low food security status of these two crops

Key words: Wheat, Model, Partial Equilibrium, Maize, price policy.